

أحكام القرآن

فروي عن ابن عباس أن السبيل الذي جعله الجلد لغير الممحن والرجم للممحن وعن قتادة مثل ذلك وروي عن مجاهد في بعض الروايات أو يجعل إهانة سبيلاً أو يضع ما في بطونهن وهذا لا معنى له لأن الحكم كان عاماً في الحامل والحائل فالواجب أن يكون السبيل مذكورة لهن جميعاً.

واختلف أيضاً فيما نسخ هذين الحكمين فقال قائلون نسخ بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقد كان قوله تعالى واللذان يأتيانها منكم في البكريين فنسخ ذلك عنهم بالجلد المذكور في هذه الآية وبقي حكم الثيب من النساء الحبس فنسخ بالرجم وقال آخرون نسخ بحديث عبادة بن الصامت وهو ما حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا أبو النصر عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله ص - خذوا عني قد جعل إهانة سبيلاً البكر بالبكر والثيب بالثيب البكر تجلد وتتنفس والثيب تجلد وترجم وهذا هو صحيح وذلك لأن قوله خذوا عنني قد جعل إهانة سبيلاً يوجب أن يكون بياناً للسبيل المذكور في الآية ومعلوم أنه لم يكن بين قول النبي ص - وبين الحبس والأذى واسطة حكم وأن آية الجلد التي في سورة النور لم تكن نزلت حينئذ لأنها لو كانت نزلت كان السبيل متقدماً لقوله خذوا عنني قد جعل إهانة سبيلاً ولما صح أن يقول ذلك فثبت بذلك أن الموجب لنسخ الحبس والأذى وقول النبي ص - في حديث عبادة بن الصامت وأن آية الجلد نزلت بعده وفي ذلك دليل على نسخ القرآن بالسنة إذ نسخ بقوله خذوا عنني قد جعل إهانة سبيلاً ما أوجب إهانة سبيلاً من الحبس والأذى بنص التنزيل.

فإن قيل فقوله تعالى واللذان يأتيانها منكم وما ذكر في الآيتين من الحبس والأذى كان في البكريين دون الثبيتين.

فقيل له لم يختلف السلف في أن حكم المرأة الثيب كان الحبس وإنما قال السدي إن الأذى كان في البكريين خاصة وقد أخبر النبي ص - عن السبيل المذكور في آية الحبس وذلك لا محالة في الثيب فأوجب أن يكون منسوحاً بقوله الثيب بالثيب الجلد والرجم فلم يخل الحبس من أن يكون منسوحاً في جميع الأحوال بغير القرآن وهي الأخبار التي فيها إيجاب رجم الممحن فمنها حديث عبادة الذي ذكرنا حديث عبد الله وعائشة وعثمان حين كان محصوراً فاستشهد أصحاب النبي ص - أن النبي ص - قال